



لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية تحقياً للمصالح والمنافع المشتركة

## مذكرة تفاهم بين الكويت وقطر في مجال تنمية الصادرات الصناعية



صدر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» المرسوم رقم 1 لسنة 2026 بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة قطر للتعاون في مجال تنمية الصادرات الصناعية، ونصت موادها على ما يلي:

● مادة أولى: الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة دولة قطر للتعاون في مجال تنمية الصادرات الصناعية، والموقعة في مدينة الدوحة بتاريخ 4 شعبان 1446هـ الموافق 3 فبراير 2025، والمرققة نصوصها بهذا المرسوم.

● مادة ثانية: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة على ما يلي: إن حكومة دولة الكويت، وتمثلها الهيئة العامة للصناعة، وحكومة دولة قطر، وتمثلها وزارة التجارة والصناعة، والمشار إليهما فيما بعد بـ «الطرفين المتعاقدين»، انطلاقاً من روابط الود والأخاء وامتداداً للعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، ورغبة منهما في تطوير وتدعيم التعاون في مجال تنمية الصادرات الصناعية بين كلا البلدين، قد اتفقتا على ما يلي:

● المادة الأولى: يبذل الطرفان المتعاقدان كافة الجهود اللازمة لتنمية وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

● المادة الثانية: يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات الاقتصادية والصناعية والدراسات التسويقية والمطبوعات والإحصاءات والبيانات الإحصائية وكذلك التشريعات الخاصة بنظم التجارة الخارجية والتي تخص أسواقهما.

● المادة الثالثة: يقدم الطرفان المتعاقدان المساعدة في تنظيم زيارة الوفود التي تضم ممثلي مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية بين كلا البلدين.

● المادة الرابعة: يقوم الطرفان المتعاقدان بتنشجيع المشاركة في المعارض الصناعية المتخصصة التي تقام بكلتا البلدين بهدف التعريف بالمنتجات الوطنية لكل منهما.

● المادة الخامسة: يتبادل الطرفان المتعاقدان زيارة ممثلين عنهما للتعرف على الأنشطة الخاصة بكل منهما ومجالات التعاون الممكنة مع تقديم التسهيلات اللازمة بهدف الاستفادة من وسائل البحث المتوفرة في مراكز المعلومات والتوثيق التابعة لكل منهما.

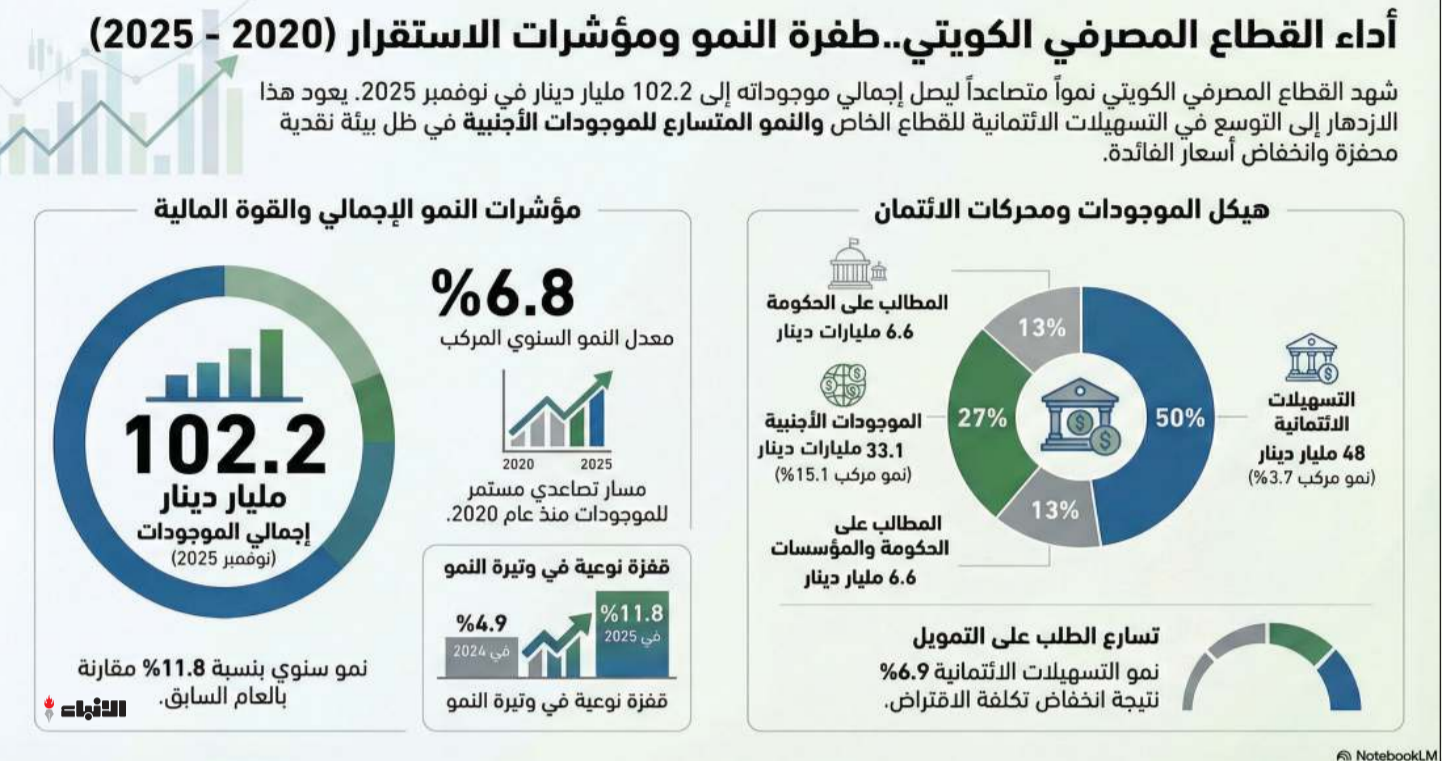
● المادة السادسة: يقوم الطرفان المتعاقدان بتقييم التسهيلات اللازمة لإجراء دراسات حول الأسواق الوطنية و / أو أسواق دولة / دول أخرى ذات اهتمام مشترك.

● المادة السابعة: يقوم الطرفان المتعاقدان - في حالة عدم توفر إمكانية تلبية مطالب بعضهما

بعضهما الآخر - بالتشاور فيما بينهما، في شأن أية إجراءات أو إجراءات أخرى تتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم هذه وبما من شأنها تحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين.

فقتز 8 مليارات دينار آخر 5 سنوات مقارنه بـ 40 ملياراً في 2020.. وتمثل 50٪ من موجودات البنوك بنهاية نوفمبر 2025

## 48 مليار دينار محفظة قروض البنوك الكويتية



موجودات البنوك المحلية، فقد جاءت الموجودات الأجنبية كمحرك رئيسي لنمو قاعة الموجودات الإجمالية، إذ ارتفعت من 16.4 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر 2020 إلى 33.1 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر 2025، وهو ما يعادل معدل نمو سنوي مركب نسبته 15.1٪، وبذلك شكلت الموجودات الأجنبية متوسطاً قدره 27٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025. كما سجلت هذه الموجودات نمواً سنوياً في شهر نوفمبر 2025 بنسبته 20.3٪، بعد ارتفاعات ملحوظة خلال الأعوام السابقة، بلغت 23.5٪ في عام 2022، و12.1٪ في عام 2023، و12.7٪ في عام 2024.

أما المطالب على الحكومة والمؤسسات العامة فقد بلغت في نهاية عام 2023 نحو 4.17 مليارات دينار، أي ما يعادل 4.8٪ من إجمالي الموجودات، وبسجلت خلال السنوات الـ 5 الأخيرة معدل نمو سنوي مركب نسبته 1.5٪، مشكلةً متوسطاً يقارب 5٪ من إجمالي موجودات البنوك خلال الفترة ذاتها.

وفي سياق متصل، تمتلك البنوك الكويتية محفظة من الاستثمارات المحلية بلغت في نهاية شهر نوفمبر 2025 نحو 2.37 مليار دينار، منها 1.44 مليار دينار استثماراً محلياً غير مدرجة، و927

دينار، ما يعكس تحقيق القطاع المصرفي المحلي معدل نمو سنوي مركب بلغ 6.8٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعود هذا النمو الملحوظ في قاعدة موجودات البنوك المحلية خلال الفترة من 2020 إلى 2025 بالدرجة الأولى، إلى التوسع في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص، والتي سجلت خلال السنوات الخمس الماضية معدل نمو سنوي مركب نسبته 3.7٪، لترتفع محفظة القروض من 40 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر 2020 إلى 48 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر 2025، وبما يعادل 8 مليارات دينار خلال 5 سنوات، وبذلك شكلت التسهيلات الائتمانية نحو 50٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية خلال الفترة ذاتها. وخلال شهر نوفمبر 2025، تسارع نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على أساس سنوي ليصل إلى 6.9٪، مقارنةً بنسبة 4.5٪ خلال عام 2024 ونحو 2٪ في عام 2023. ويعزى هذا التسارع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار الفائدة، وما ترتب عليه من تراجع تكلفة الاقتراض بالتوازي مع تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب على التمويل من قبل الشركات والأفراد.

وفيما يتعلق ببناني أكبر مكونات

موجودات البنوك المحلية الحديثة لموجودات البنوك الكويتية متانة متزايدة في القطاع المصرفي المحلي، مدعومة بتوسع مستمر في النشاط الائتماني، ونمو لآفت في الموجودات الأجنبية، وتوسيل واضح في الطلب على التمويل من قبل القطاعين الخاص والعائلي، في ظل بيئة نقدية أكثر مواءمة ونشاط اقتصادي تأخذ في التسارع. ويؤكد هذا المسار التصاعدي قدرة البنوك المحلية على تعزيز قواعدها المالية خلال السنوات الخمس الماضية، وترسيخ دورها كمحرك رئيسي للتمويل والاستثمار في الاقتصاد الكويتي، مع تنوع مصادر النمو ورفع كفاءة إدارة الموجودات.

وبلغت موجودات البنوك الكويتية على مستوى النشاط المحلي في نهاية شهر نوفمبر 2025 نحو 102.2 مليار دينار، مسجلة نمواً سنوياً بنسبته 11.8٪ مقارنةً بنحو 91.42 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر 2024، في حين كانت نسبة النمو المسجلة في الفترة المقابلة من عام 2024 عند مستوى 4.9٪، ويأتي هذا الارتفاع امتداداً لمسار نمو متواصل منذ عام 2020، حيث بلغت الموجودات في نهاية شهر نوفمبر من ذلك العام نحو 73.5 مليار

للآخر، يبذل قسارى جهدهما لدى مؤسسات أخرى ذات الصلة لتلبية هذه المطالب.

● المادة الثامنة: أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه المذكرة، تتم تسويتها ودياً عن طريق التفاوض والتشاور فيما بينهما.

● المادة التاسعة: إن الجهات المختصة بتطبيق هذه المذكرة هي:

عن حكومة دولة الكويت: الهيئة العامة للصناعة (قطاع تنمية الصادرات الصناعية).

عن حكومة دولة قطر: وزارة التجارة والصناعة.

● المادة العاشرة: لا تخل أحكام هذه المذكرة بالقوانين المعمول بها في أي من البلدين أو بحقوق أو التزامات أي من البلدين الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون أي منهما طرفاً فيها.

● المادة الحادية عشرة: تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام الإشعار الأخير الذي يحظر فيه أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة، وعبر القنوات الدبلوماسية، باستيفائه لكافة الإجراءات القانونية اللازمة المعمول بها في كلا البلدين.

● المادة الثانية عشرة: لا تخل أحكام هذه المذكرة من تاريخ دخول حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد أخرى مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة، وعبر القنوات الدبلوماسية، برغبته في إنهاؤها، وذلك بفترة (6) أشهر على الأقل قبل تاريخ إنجائها. إن إنهاء العمل بهذه المذكرة لن يؤثر على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات محددة، أو مشاريع أو أنشطة تمت بمناسبة هذه المذكرة، ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك كتابة.

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ 4 شعبان 1446هجريه الموافق 3 فبراير 2025، من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية.

## صدور مرسوم مذكرة تفاهم بين الكويت وتركيا لتعاون بمجال تشجيع الاستثمار المباشر

صدر مرسوم رقم 2 لسنة 2026 والخاص بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت ممثلة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وتركيا ممثلة عن مكتب الاستثمار والتمويل التابع لرئاسة الجمهورية التركية بشأن التعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 21 أكتوبر 2025، والمرققة نصوصها بهذا المرسوم، وفيما يلي التفاصيل:

وتأتي مذكرة التفاهم في إطار تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مجال الاستثمار المباشر، واتفق الطرفان على ما يلي:

● المادة 1: يهدف الطرفان إلى دعم وتطوير التعاون بينهما في مجال الاستثمار المباشر في نطاق اختصاصهما، وسعياً لتحقيق مصالحهما المشتركة، ووفقاً لقوانينهما وأنظمتهم المعنية.

● المادة 2: يقوم الطرفان بتبادل المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية والبيئة الاستثمارية بهدف تشجيع الاستثمارات المباشرة بين البلدين، وتبادل الخبرات في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

● المادة 3: يقوم الطرفان بالتعاون ودعم بعضهما البعض في تنظيم الفعاليات والأنشطة في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتي من شأنها تعزيز الاستثمارات المباشرة بين البلدين.

● المادة 4: يقوم الطرفان بتسهيل وتشجيع بعثات الأعمال بين البلدين للنظر في آفاق التعاون في جميع مجالات الاستثمار المباشر.

● المادة 5: يعين كل طرف ضابط اتصال للإشراف ومتابعة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم هذه.

● المادة 6: يلتزم كل طرف، وفقاً للوائح وأنظمتهم الداخلية، بالامتناع عن إفشاء أي وثائق أو معلومات أو بيانات سرية يقدمها الطرف الآخر إلى مستخدم من تنفيذ مذكرة التفاهم هذه لأي طرف ثالث، وتبقى أحكام هذه المادة سارية المفعول حتى بعد انتهاء هذه المذكرة.

● المادة 7: لا تخل أحكام مذكرة التفاهم هذه بالقوانين

المعمول بها في أي من البلدين أو بحقوق أو التزامات أي من الدولتين الناشئة عن هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون أي منهما طرفاً فيها.

● المادة 8: تتم تسوية أي خلافات تنشأ حول تفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه ودياً من خلال المشاورات أو المفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

● المادة 9: تدخل مذكرة التفاهم حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تسلم الجمهورية التركية لإشعار خطي من دولة الكويت، وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائها لكل الإجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذها.

2= تظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة سنتين من تاريخ دخولها حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها قبل 6 أشهر من تاريخ إنجائها.

3= يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه باتفاق الطرفين كتابة عبر القنوات الدبلوماسية، في أي وقت، وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

4= إنهاء العمل بمذكرة التفاهم هذه لن يؤثر على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات، ومشاريع وأنشطة تمت في إطار هذه المذكرة.

5= ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتحمل كل طرف التكاليف الخاصة به وأي نفقات تتعلق بالأنشطة الخاصة به وفقاً لأحكام مذكرة التفاهم هذه.

وقعت في مدينة الكويت يوم الثلاثاء الموافق 21 أكتوبر 2025 من نسختين أصليتين باللغات العربية والتركية والإنجليزية لكل منهما ذات الحجية، وعند الاختلاف في التفسير، يرجح النص بالإنجليزية.

صدر مرسوم رقم 2 لسنة 2026 والخاص بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت ممثلة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وتركيا ممثلة عن مكتب الاستثمار والتمويل التابع لرئاسة الجمهورية التركية بشأن التعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 21 أكتوبر 2025، والمرققة نصوصها بهذا المرسوم، وفيما يلي التفاصيل:

وتأتي مذكرة التفاهم في إطار تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مجال الاستثمار المباشر، واتفق الطرفان على ما يلي:

● المادة 1: يهدف الطرفان إلى دعم وتطوير التعاون بينهما في مجال الاستثمار المباشر في نطاق اختصاصهما، وسعياً لتحقيق مصالحهما المشتركة، ووفقاً لقوانينهما وأنظمتهم المعنية.

● المادة 2: يقوم الطرفان بتبادل المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية والبيئة الاستثمارية بهدف تشجيع الاستثمارات المباشرة بين البلدين، وتبادل الخبرات في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

● المادة 3: يقوم الطرفان بالتعاون ودعم بعضهما البعض في تنظيم الفعاليات والأنشطة في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتي من شأنها تعزيز الاستثمارات المباشرة بين البلدين.

● المادة 4: يقوم الطرفان بتسهيل وتشجيع بعثات الأعمال بين البلدين للنظر في آفاق التعاون في جميع مجالات الاستثمار المباشر.

● المادة 5: يعين كل طرف ضابط اتصال للإشراف ومتابعة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم هذه.

● المادة 6: يلتزم كل طرف، وفقاً للوائح وأنظمتهم الداخلية، بالامتناع عن إفشاء أي وثائق أو معلومات أو بيانات سرية يقدمها الطرف الآخر إلى مستخدم من تنفيذ مذكرة التفاهم هذه لأي طرف ثالث، وتبقى أحكام هذه المادة سارية المفعول حتى بعد انتهاء هذه المذكرة.

● المادة 7: لا تخل أحكام مذكرة التفاهم هذه بالقوانين

المعمول بها في أي من البلدين أو بحقوق أو التزامات أي من الدولتين الناشئة عن هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون أي منهما طرفاً فيها.

● المادة 8: تتم تسوية أي خلافات تنشأ حول تفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه ودياً من خلال المشاورات أو المفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

● المادة 9: تدخل مذكرة التفاهم حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تسلم الجمهورية التركية لإشعار خطي من دولة الكويت، وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائها لكل الإجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذها.

2= تظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة سنتين من تاريخ دخولها حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها قبل 6 أشهر من تاريخ إنجائها.

3= يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه باتفاق الطرفين كتابة عبر القنوات الدبلوماسية، في أي وقت، وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

4= إنهاء العمل بمذكرة التفاهم هذه لن يؤثر على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات، ومشاريع وأنشطة تمت في إطار هذه المذكرة.

5= ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتحمل كل طرف التكاليف الخاصة به وأي نفقات تتعلق بالأنشطة الخاصة به وفقاً لأحكام مذكرة التفاهم هذه.

وقعت في مدينة الكويت يوم الثلاثاء الموافق 21 أكتوبر 2025 من نسختين أصليتين باللغات العربية والتركية والإنجليزية لكل منهما ذات الحجية، وعند الاختلاف في التفسير، يرجح النص بالإنجليزية.

صدر مرسوم رقم 2 لسنة 2026 والخاص بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت ممثلة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وتركيا ممثلة عن مكتب الاستثمار والتمويل التابع لرئاسة الجمهورية التركية بشأن التعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 21 أكتوبر 2025، والمرققة نصوصها بهذا المرسوم، وفيما يلي التفاصيل:

وتأتي مذكرة التفاهم في إطار تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وتعزيز التعاون في مجال الاستثمار المباشر، واتفق الطرفان على ما يلي:

● المادة 1: يهدف الطرفان إلى دعم وتطوير التعاون بينهما في مجال الاستثمار المباشر في نطاق اختصاصهما، وسعياً لتحقيق مصالحهما المشتركة، ووفقاً لقوانينهما وأنظمتهم المعنية.

● المادة 2: يقوم الطرفان بتبادل المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية والبيئة الاستثمارية بهدف تشجيع الاستثمارات المباشرة بين البلدين، وتبادل الخبرات في مجال تشجيع الاستثمار المباشر.

● المادة 3: يقوم الطرفان بالتعاون ودعم بعضهما البعض في تنظيم الفعاليات والأنشطة في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتي من شأنها تعزيز الاستثمارات المباشرة بين البلدين.

● المادة 4: يقوم الطرفان بتسهيل وتشجيع بعثات الأعمال بين البلدين للنظر في آفاق التعاون في جميع مجالات الاستثمار المباشر.

● المادة 5: يعين كل طرف ضابط اتصال للإشراف ومتابعة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم هذه.

● المادة 6: يلتزم كل طرف، وفقاً للوائح وأنظمتهم الداخلية، بالامتناع عن إفشاء أي وثائق أو معلومات أو بيانات سرية يقدمها الطرف الآخر إلى مستخدم من تنفيذ مذكرة التفاهم هذه لأي طرف ثالث، وتبقى أحكام هذه المادة سارية المفعول حتى بعد انتهاء هذه المذكرة.

● المادة 7: لا تخل أحكام مذكرة التفاهم هذه بالقوانين

المعمول بها في أي من البلدين أو بحقوق أو التزامات أي من الدولتين الناشئة عن هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون أي منهما طرفاً فيها.

● المادة 8: تتم تسوية أي خلافات تنشأ حول تفسير أو تنفيذ مذكرة التفاهم هذه ودياً من خلال المشاورات أو المفاوضات بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

● المادة 9: تدخل مذكرة التفاهم حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تسلم الجمهورية التركية لإشعار خطي من دولة الكويت، وعبر القنوات الدبلوماسية باستيفائها لكل الإجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذها.

2= تظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة سنتين من تاريخ دخولها حيز النفاذ، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يقم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابة عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاؤها قبل 6 أشهر من تاريخ إنجائها.

3= يجوز تعديل مذكرة التفاهم هذه باتفاق الطرفين كتابة عبر القنوات الدبلوماسية، في أي وقت، وتدخل التعديلات حيز النفاذ وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة.

4= إنهاء العمل بمذكرة التفاهم هذه لن يؤثر على صلاحية أو مدة أي اتفاقيات، ومشاريع وأنشطة تمت في إطار هذه المذكرة.

5= ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتحمل كل طرف التكاليف الخاصة به وأي نفقات تتعلق بالأنشطة الخاصة به وفقاً لأحكام مذكرة التفاهم هذه.

وقعت في مدينة الكويت يوم الثلاثاء الموافق 21 أكتوبر 2025 من نسختين أصليتين باللغات العربية والتركية والإنجليزية لكل منهما ذات الحجية، وعند الاختلاف في التفسير، يرجح النص بالإنجليزية.

### أسست شركة الشخص الواحد برأسمال مليون دينار.. وبمدة عقد 99 عاماً

### «لولو لوجستكس» الإماراتية تدخل الكويت

أعلنت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن توقيع شركة لولو لوجستكس الإماراتية عقد تأسيس شركة الشخص الواحد في الكويت، وذلك برأسمال تبلغ قيمته مليون دينار، وبمدة عقد تمتد إلى 99 عاماً، تبدأ من تاريخ شهر العقد، وتكون الأغراض التي أسست الشركة من أجلها، هي: التخزين في المستودعات، وتقديم الخدمات اللوجستية، وتشغيل مرافق التخزين لجمع أنواع البضائع، والتغليف والتعبئة، وإصلاح المعدات الكهربائية، وإصلاح وترميم وتركيب

المحوظ الذي شهدهت الصادرات (+9,6)، وتحسن الإنفاق الحكومي (+2,2)، في حين تراجعت الوردات (-4,4)، وفي المقابل، وعلى الرغم من انسداد الضغوط المرتبطة بالخزونات بشكل واضح. وفي سياق متصل، نكر تقرير البنك الوطني أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب علق الرسوم الجمركية التي كان من المقرر فرضها على الواردات من 8 دول أوروبية، والتي كانت ستبلغ 10٪ اعتباراً من 1 فبراير وترتفع إلى 25٪ بدءاً من 1 يونيو، عقب إعلانه التوصل إلى «إطار عمل لاتفاق مستقبلي» يتعلق بفرنيلاند والتعاون على نطاق أوسع فيما يتعلق بمنطقة القطب الشمالي. وقد لاقت الخطوة ترحيباً في الأسواق، إذ سجل كل من مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك 100 أعلى مستوياتها خلال الجلسة، فيما وصلت سندات الخزانة الأميركية

### إجمالي موجودات البنوك المحلية خلال الفترة من 2020 حتى نوفمبر 2025 (مليون دينار)

العام (نهاية نوفمبر)	التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص	الاستثمارات المحلية	الموجودات الأجنبية	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية	المطالب على الحكومة والمؤسسات العامة	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	النقد وودائع لدى البنك المركزي	موجودات أخرى	إجمالي الموجودات
2020	40,055	2,085	16,369	2,533	1,350	2,964	5,745	2,397	73,498
2021	38,598	2,105	17,658	1,831	4,688	2,964	5,068	3,508	76,420
2022	42,085	2,005	21,805	1,581	4,147	3,643	4,339	4,155	83,757
2023	42,970	2,262	24,439	2,042	4,101	3,319	4,249	3,807	87,189
2024	44,911	2,164	27,535	1,821	3,760	1,707	5,414	4,105	91,415
2025	47,993	2,367	33,109	2,121	6,604	201	5,140	4,628	102,164

### في ظل موازنة المستثمرين بين قوة النمو الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية

## «الوطني»: الأسواق تنهي الأسبوع الماضي على قدر كبير من الاستقرار

تحقيق مكاسب إضافية، من جهتها، أكدت الدمارك أن سيادة غرينلاند غير قابلة للتفاوض، مع الإشارة إلى استمرار المحادثات الثلاثية في هذا الشأن تحت مظلة حلف الناتو.

وفي المملكة المتحدة، أشار «الوطني» إلى أن مبيعات التجزئة حققت زيادة شهرية بنسبة 0,4٪ في ديسمبر 2025، متجاوزة التوقعات، بعد التراجع الهامشي الذي سجلته في نوفمبر، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالأساس بنمو مبيعات التجارة الإلكترونية ومتاجر البيع غير التقليدية، مع زيادة الطلب على المجوهرات والمعادن النفيسة خلال موسم الأعياد، إلى جانب التحسن المحدود الذي شهدته مبيعات محال السوبر ماركت والوقود.

وفي أسواق المعادن، نكر «الوطني» أن الذهب ارتفع لنحو 5 آلاف دولار للأونصة يوم الجمعة، عقب موجة صعود قوية دفعت الأسعار إلى مستوى قياسي بلغ 4989,61 دولاراً، مسجلاً أفضل مكسب أسبوعي له منذ مارس 2020. وجاء هذا الارتفاع بدعم من تراجع الثقة في الدولار الأميركي، واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى جانب حالة عدم اليقين الاقتصادي على نطاق أوسع.

وفي الوقت ذاته، تابعت الأسواق انسداد المخاوف المرتبطة بالرسوم الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خلفية ملف غرينلاند، رغم بقاء التوترات دون حسم، في ظل تأكيد الرئيس ترامب التوصل إلى اتفاق مدعوم من حلف الناتو يمنع الولايات المتحدة وصولاً دائماً، مقابل إعادة تأكيد الدمارك على صوابتها.



ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن الأسواق العالمية اختتمت تداولات الأسبوع الماضي على قدر كبير من الاستقرار، في ظل موازنة المستثمرين بين قوة النمو الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية، والتي بدأت تشهد تراجعاً تدريجياً على الرغم من ترسخها.

ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي بشكل هامشي إلى 2,8٪ مع استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي، ما يعزز توجه الفيدرالي للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، حيث ابتعد معدل التضخم هامشياً عن المستوى المستهدف الذي حدده مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال نوفمبر، وإن جاء متوافقاً مع التوقعات. وأشار تقرير «الوطني» إلى أن معدل التضخم الكلي والأساسي الأمريكي ارتفع وفقاً لمؤشرات أسعار المستهلكين، لتصل إلى 2,8٪ على أساس سنوي مقابل 2,7٪ في أكتوبر، فيما استقرت الزيادة الشهرية عند 0,2٪ في كلا الشهرين، وقامت هيئة التحليل الاقتصادي الأميركية بنشر بيانات شهرية أكتوبر ونوفمبر معا نظراً للإغلاق الحكومي.

وأظهرت البيانات في الوقت ذاته استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي، مع ارتفاع الاستهلاك الشخصي بنسبة 0,5٪ في كلا الشهرين، وذلك مقابل نمو الدخل بوتيرة معتدلة وارتفاع معدل الادخار إلى 3,5٪، وجاءت الزيادات السعرية واسعة النطاق عبر السلع والخدمات، إذ قفزت أسعار الطاقة بنسبة 1,9٪، في حين استقرت أسعار الغذاء دون تغيير.

وبالاقتران مع النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام، الذي بلغ 4,4٪، واستمرار انخفاض طلبات إعانة البطالة، عكس هذه المؤشرات مواصلة الاقتصاد مساره التوسعي، ويعزز ذلك التوقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المرتقب، بعد خفض سعر الفائدة 3 مرات خلال العام 2025. ولفت التقرير إلى أن الاقتصاد الأميركي سجل نمواً سنوياً قدره 4,4٪ في الربع الثالث من العام 2025، بعد مراجعة طفيفة بالرفع من 4,3٪، مسجلاً بذلك أقوى وتيرة نمو للناتج المحلي الإجمالي منذ الربع الثالث من العام 2023. وجاءت هذه المراجعة مدفوعة بصفة رئيسية بتحسن أداء الصادرات وتراجع الأثر السلبي لتغيرات الخزونات. واستند النمو إلى قوة إنفاق المستهلكين (+3,5)، إلى جانب الانتعاش